التجربة الديمقراطية في اثنيا ٦١٢ – ٤٢٩ ق.م (دراسة تاريخية)

م.د. اية علي صالح

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

تعتبر أثينا غالبًا مهد انطلاق الديمقراطية الحقيقية ونقطة ارتكاز ومرجعية مهمة في تاريخ النظام الديمقراطي وقتذاك، برزت خلاله اثينا في القرن السابع قبل الميلاد مع طبقة أرستقراطية قوية، أدت هذه الهيمنة إلى الاستغلال وظهور مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة، تفاقمت هذه المشكلات في أوائل القرن السادس الميلادي، وبعد فترة من الاضطرابات تحول الأثينيون من جميع الطبقات إلى قوانين داركون وصولون، ودور بريكليس ، وافلاطون وتوصلوا من خلالها إلى حلول مقبولة لكل الفئات، وطرح الفلاسفة افكارا مقبولة.

الكلمات المفتاحية: (التجربة الديمقراطية، اثنيا، نظام الحكم).

The democratic experience in Athens 612 – 429 BC (historical study)

Dr. Aya Ali Saleh

University of Diyala / College of Education for Human Sciences

Abstract:

Athens is often considered the cradle of true democracy and an important fulcrum and reference point in the history of the democratic system at that time. Athens emerged in the seventh century BC with a strong aristocratic class. This dominance led to exploitation and the emergence of major economic, political and social problems. These problems worsened in the early sixth century AD. After a period of turmoil, Athenians of all classes turned to the philosophy of Solon, and through it they reached solutions acceptable to all classes.

Keywords: (democratic experience, ethnicity, government system).

المقدمة:

تباينت الاراء حول المفهوم والاساس الذي دعا الى وجود الديمقراطية حتى تبين ان حاجة المجتمع لها حاجة ماسة منذ ان خلق الله البشرية فحرية العمر والاختيار اساس مسيرة الانسان ، لذلك شكلت اثينا نموذج حي في الحضارة الاغريقية ومهد واسع احتضن الاسس التي انطلقت الى العالم الخارجي لتكون بذلك تجربة اولى للحضارات العالمية .

وهذا البحث يسلط الضوء على بداية تسميتها وينطلق الى مارحل من الاصلاحات التي قام بها حكام اليونان التي ولدت الديمقراطية منهم صالون وداركون وبركليس ، ثم احد الفلاسفة افلاطون وله اراءه في هذا المجال وان تناقض مع الطرف الاخر.

نشوء النظام الديمقراطي

في المصطلحات التي تنشأ إشكالية في التعريف تتمثل في رجوع الباحثين إلى تعريف المصطلح من خلال اللغة التي نشأ فيها هذا من ناحية، ومن جهة أخرى الدخول في بحور متلاطمة الأمواج بسبب الاختلاف الناشئ عن تفسير المصطلح حسب المذهب أو التيار الذي ينتمي إليه من يفسر المصطلح، ويأتي مصطلح الديمقراطية ليجمع هذه المتناقضات.

أولاً: الديمقراطية لغة واصطلاحاً

الديمقراطية لغةً

تعود كلمة الديمقراطية إلى اللغة اليونانية القديمة وتتكون من مقطعين، الأول demos ويعني الشعب، والثاني kratos ويعني الحكم وبذلك تصبح كلمة (ديموكراتس) تعني حكم الشعب[١].

كلمة الديمقراطية بالإنكليزية (democracy) اصلها باليونانية (demoskratia)، حيث تتكون الكلمة من جزئيين: الجزء الاول من كلمة ديموس: باليونانية (demos)، ومعناها: عامة الناس، أو الشعب والجزء الثاني كراتوس: باليونانية (kratia/ kratos) وتعني حكم، فيعطي مجموع الكلمة معنى وهو: حكم الشعب أو حكم عامة الناس[٢].

إن كلمة (دمقراطية) هي عريقة تعود اصولها إلى اللغة اليونانية حيث نشأة أول مرة كان التطور السياسي لبلاد اليونان ينحصر منذ منتصف القرن السابع وحتى منتصف القرن الرابع قبل الميلاد حول قطبي المدينتين اسبارطة واثينا اللتان تعدان نموذجين للعبقرية اليونانية [٣].

الديمقراطية اصطلاحاً :

وهي حكم الشعب نفسه بنفسه، ويعرفها ابراهام ليكونن فيقول عنها: "هي حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب".

وهي أحد أنظمة الحكم القائمة، الذي يكون فيها الحكم، أو التشريع، أو سلطة إصدار القوانين من حق الشعب، أو الناس، أو الأمة "التي كان ظهور مفهومها لاحقاً لمفهوم الشعب"، وباختصار فأن الديمقراطية تعني أن يكون الحكم للشعب "حكم الشعب للشعب" وهي اهم خاصية تميز الديمقراطية عن غيرها من أنظمة الحكم[٤].

ثانياً: **مفهوم الديمقراطية العام بالحضارة اليونانية وتطورها**

كان التطور السياسي لبلاد اليونان ينحصر منذ منتصف القرن السابع وحتى منتصف القرن الرابع قبل الميلاد حول قطبي المدينتين اسبارطة واثينا اللتان تعدان نموذجين للعبقرية اليونانية . لقد حدث التطور المفاجئ في حياة هاتين المدينتين من جراء الاتساع الاستعماري الذي صاحب اتساع التجارة والصناعة ، كذلك الطلب المتزايد على البضائع الأغريقية كان حافزا لهاتين المدينتين ، إلى جانب المنافسة المتمثلة بالسيادة العربية الكنعانية في مجال التجارة والمستعمرات (٥) ، وضع اليونانيون في مرحلة التقنين قانونين مهمين هما قانون دراكون وقانون صولون ، وقد حقق كل من هذين القانونين هدفاً واضحاً من اهداف التقنين والتشريع ، فانهى قانون در اكون احتكار طبقة الاشراف المعرفة القانون واعلن على القسم الاعظم من المحكومين مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات .. وأذا كان قانون دراكون قد ابقى على الاحكام القاسية التي كانت مطبقة في بلاد اليونان

قبل وضعه، اذ أنه باعلانها على الناس كان قد يسر العمل على تطويرها للتخفيف من قسوتها لذلك لم تكن تمضي حتى وضعت القوانين لمعالجتها منها(٦):

١-قانون داركون ٦٢٠ ق.م

قد كانت اقدم القوانين التي حصل عليها الاثينيون هي تلك القوانين التي نسق موادها ورتبها رجل مهم يدعى دراكو وذلك في عام (٦٢٤ ق.م) وكنت هذه المواد القانونية التي وضعها دراكو بمنتهى القسوة حتى انها نسبت إليه فقيل شريعة دراكوية ، أي بالمعنى الواسع انه كان اكثر مشرعي العالم القديم قسوة.

واشدهم بطشاً حتى المثل بوصف بوص كل قانون شديد بانه قانون دراكوني وشدة هذه القوانين متأتية من انها نصت على ان الموت عقاب اية مخالفة لحكم من احكامها ويظهر ان دراكو قد جمع في قوانينه ما كان سائدا من عادات وتقاليد في النظام الاقطاعي ، ولم يفعل شيئاً لانقاذ (المدينين) المرتهنين من العبودية او للتقليل من استغلال الاغنياء للفقراء اذ بقيت الاوضاع الاقتصادية والسياسية سيئة جدا (٧) ، كان داركون قد وضع قانون جديد عرف البعض بحقوقهم وحرياتهم وواجباتهم وكان على النحو الاتي:

١- كان القضاء في اثينا محتكر للقضاة انفسهم اذ يعدون هم اعلى مامجود وانهم ظل الالهة في الارض وان قراراتهم التي تصدر ماهي الا قرارات مسددة ولايمكن الاعتراض عليها ظو حتى نتج عن ذلك صدور احكام لاتتفق مع الواقع ولاتحل المسالة المطروحة فتنبأ الحاكم لذلك بعد اجراء مشاورات مع الاطراف من مستشاريه اصدر قرار منع تعسف القضاة وان تكون قراراتهم منسجمة مع قانون داركون عندها ادركوا الجميع ان بوادر الحرية والحقوق المدنية لاحت بالافق وانت كانت بدايتها (٧)

٢- احتكرت طبقة الاشراف امورا ليس من حقها في تفسير القوانين بشكل اظهر تسلطهم على الطبقات الاخرى في معرفة فحوى القانون وهذ من الامور التي جعلت الحرية والديمقراطية لاوجود لها فكان داركون وضع حدا لها عندها اعلن لجميع الطبقات اهداف القوانين وومقاصدها لكل طبقات

المجتمع فكان ذلك ايذانا بولادة الديمقراطية للطبقات الاخرى الضعيفة فقط . على اعتبار ان الاحرار مارسو الديمقراطية المستبدة ولفترات ماضية طويلة مستفيدين من الهرم الاجتماعي المصنوع لحسابهم

٣- دعا الى المساواة التامة بين افراد الشعب بأستثناء الرقيق ظلو في بعيدين عن ذلك

٤- وفي الامور الاقتصادية حددت بوضوح سعر الفائدة وحرمت الربا الفاحش . الغت جميع الديون القديمة التى كانت مستحقة للدولة وطبقة الأشراف وأهلكت قوى المزارعين وترتب على إلغائها تحرير الأراضي الزراعي التي كانت مرهونة نظير هذه الديون وإعادتها إلى أصحابها من فقراء الزراعين ساعدت على نمو طبقة صغار الملاك فى القرى وحسنت أحوال الطبقة المتوسطة في المدن مما أدى إلى تطوير وسائل الإنتاج وإزدهار الحالة الإقتصادية وطبقت قانون صولون على جميع السكان الأحرار بلا تميز بينهم فتساوى الأغنياء والفقراء أمام القانون وبعد أن إعتزل صولون الحكم في عام ٥٧٢ ق . م أستمر هذا القانون نافذاً مدة خمس قرون من بعده(٨).

٢-صولون ٦٣٨-٥٥٩ ق.م

كان اليونانيون القدماء يعدون أنفسهم عنصرًا مميزا وشعبا فوق كل الشعوب ومن هنا كانت علاقتهم بهذه الشعوب لا ضابط لها، وقد كانت في الغالب علاقات عدائية مشوبة بالقسوة ومع ذلك، فقد عرفت الحضارة اليونانية القديمة مبادئ أخلاقية تندد بالحروب و تقضي بضرورة تحديد سببها قبل بدئها والإعلان المسبق لها وقواعد أخرى في شأن تبادل الأسرى، إضافة إلى قواعد أخرى فيما يخص اللاجئين وغيرها من القواعد. ولم يختلف الرومان كثيرا عن اليونان في نظرتهم إلى ما عداهم من الشعوب، فكانت صلاتهم في الغالب عدائية وسلسلة من الحروب ومع ذلك ظهر الحكام منهم صولون وداركون حددوا الديمقراطية وفق قوانين وظهر بعض الفلاسفة أمثال سينيكا وشيشرون وغيرهما حيث اخذوا بفكرة الوحدة الإنسانية للجنس البشري والتنديد بالحروب بل وصل بهم الأمر إلى اعتبارها جريمة المجتمعية(٩) ، ومن اهم الحكام (صولون دعا الى

١- اعلان العفو العام وترك سياسة الاحقاد الماضية

٢- السماح بالمنفين العودة لبلدهم

٣- الغاء جميع الديون الافراد من الدولة

٤- اوجد مجلس الاربعمائة

٥- قام بأحياء مجلس الشعب

٦- اسس مجلس المحلفين .

عالجت قوانين دراكون هذا الجانب لدى رجال القبائل بشكل مختلف ، بين المزارعين الذين يزرعون اراضي تمتلكها. الدولة ملكتها و التجار والصناع الدين كانت ممتلكاتهم شخصية قابلة للتحويل، فحين كان احد رجال القبائل من المزارعين يقترض مبلغاً يقدم انتاج الارض ضماناً للدين واحين يعجز عن التسديد يرتبط هو واسرته ، بحكم القانون ، بالارض ليدفع بشكل مستمر سدسى انتاجها إلى الدائن وسمي هؤلاء المدينون باصحاب الاداس لو والسيون، وكانت . اراضيهم تؤشر حجارة بدون عليها ذلك. وبذلك تفقد الأسرة والأرض حريتهما ، اما رجال القبائل من التجار والصناع فان احدهم حين يقترض يقدم ممتلكاته او عائلته ضماناً للدين وفي حالة عجزه عن تسديد الدين يعطي القانون الحق للدائن ببيع المدين او زوجته أو ابنه في سوق العبيد))(٨).

وعالج صولون امور ثانوية اخرى انجبت جذور الديمقراطية منها ايجاج حد لتسلط الاباء على الابناء وحمايتهم من ذلك التعسف وايجاد قانون قضائي يعالج الامر وبقدر عالي من قوة الدولة كونها هي الراعي للقانون ، وعالج مسألة غاية الاهمية تتمثل في انشار الربا في المجتمع وكانت لها انشارات خطيرة فعمد القانون الى تحديد نسبة الفائدة مع المدة الزمنية وكمية المال المعطى والمسترجع وعالج مسالة عدم قدرة المدين على تسديد الامول من خلال بيع املاكه او ان يعمل في خدمة الدائن لحين تسديد المبلغ وشدد على منع قتل المدين اوبيعة كالعبيد لذلك استشعر المجتمع بأهمية تقنين القوانين وفائدتها لابل اكثر من ذلك بث الطمأنينة في نفوس الاخرين من الطبقات الاخرى من ان يكونو في

ايدي الطرف الاول(٩). واصدر قرارات تخص الاسرة وذلك بمنع حصر الارث بالابن الاكبرون يكون توزيعه على جميع الذكور بصورة متساوية

٣-**حكم بريكليس بين عام (٤٤٤-٤٢٩ق.م)** ثم غيب خلال حكم الديماجوجين ليعود مرة ثانية، ثم أعقب ذلك فترة من الاضطرابات انتهت بعودة الديمقراطية مجدداً إلى أثينا بين عام (٤٠٣ إلى عام ٣٢٢ق.م) لقد روج لهذا الفكر الديمقراطي حملة من الفلاسفة الاغريق الذين شغفهم حب الحرية والرغبة في الحياة السعيدة فراحوا يبحثون عن نظام حكم أمثل، وافهم الى ذلك[١٠]

- الدعوة الى دمج المجتمع الروماني روحيا وسياسيا وربطه بعجلة الدولة لمواكبة تطورها
- انتشال المجتمع من الفقر والمجاعة ، وتحسن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية

جاء اهتمام الاغريق بإشراك المواطن في جو الحياة السياسية ومشاكالها ماهي الا محاولة لانصهار الشعب في بودقة التيار السياسي وعد محاولة لتكشفت عن القدرات البشرية في تحمل المسؤولية **من عدمها لذلك يقول بريكليس ((نحن ننظر إلى المواطن الذي لا يهتم بمصالح وقضايا الدولة ليس كمواطن غير مسؤول فقط وإنما كمواطن عديم الفائدة))** [١١] .

كان النظام الديمقراطي في أثينا يعني اشتراك المواطنين في الشؤون العامة للمدينة على أساس من المساواة بينهم، أو بمعنى اخر "أن يقوم الشعب ممثلاً في مواطني المدينة بمزاولة السلطة بنفسه مباشرة، وهذا يعني بشيء من التفصيل"، أن يتولى الشعب كله في مجتمع معين شؤون الحكم فيصدر القوانين وينفذها ويفصل في الخصومات التي تثور بصدد تطبيقها، ويوقع الجزاءات على مخالفيها كما كان يعني لدى أحد الفلاسفة اليونان (هيرودوت): النظام السياسي الذي يقوم على المساواة في الحق والرأي والتعبير والمساواة أمام القانون مسؤولية الحكام أمام المحكومين مما يحول دون إساءة استعمال السلطة [١٢]انشاء الجمعية العامة وكانت تهدف الى مشاركة الرجال من بلغ عمر الاربعين فما وفوق ويشترط استبعاد النساء وله مهات مراقبة القوانين ومتابعة اعمال الحكومات منعا لتخبطها وهو جزء من الحرية الماشرة وتطورت الحكومات اليوناية حتى وصلت الى ظهور المؤسسات منها

١- انشاء مجلس الخمسمائة الذي انيطت به مهمة ادراج القوانين الدستورية وترتيبها وفق اقترحات تحاكي واقع اثينا من دون التميز بين قبائلها

٢- انشاء سلطة قضائية تحاكي الدول والانظمة الاخرى واهتمت في فصل النزعات المتراكمة وايجاد حلول ثابتة منعا لتكرارها وسمحت للمراءة في تقديم شكاوي في حال اغتصاب حقها وهو جزء من الحرية المدنية التي تمتع بيها المجتمع الاثيني (١٣).

اما الواقع الاجتماعي او السلم الاجتماعي يلاحظ تفوت فيه وذلك من خلال الترتيب الاتي

١- الاحرار وهم اعلى السلم الاجتماعي يتمتعون بحريات واسعة منها المخاطبة السياسية والقضائية وتقديم شكوى على أي فرد من الطبقات الاخرى دون ان يكون هناك رادع وكثير ما كان هناك جور على الطبقات المتدنية الفقيرة من العبيد واستغلال بعض الغرباء اذ منع القانون احتسابهم مواطنين اصلين ، ومن المفيد الاشارة ان نساء هذه الطبقة تتمتع بالمركز الاجتماعي لكن لايسمح لها الادلاء بصوتها فكان ذلك مقتضب لذكورهم فقط ، ويلاحظ ايضا ان الحكام بالوجه الحقيقي كانو يصدرون قراراتهم من دون تميز او خوف بين الاحرار اذ اقتضت الحاجة ، وكأن القارى لتلك الفترة يجد هناك تناقض بين حرية الاحرار وتسلط الحكام (١٤).

٢- طبقة العبيد تشكل غالبية عظمى من السكان تعاني من ابتعادها عن الاختلاط السكاني مع الاحرار وان افرادها هم حاجات للاحرار بيع وشراء وقتل احيانا ، لااحد يهتم بوجودهم اوكيانهم او كأنهم غير موجودين ، وللحقيقة ان وجودهم كان يشكل سلسلة ادامة المجتمع الاثني لما يقومون من اعمال لا تقوم بها الطبقات الاخرى من زراعة وخدمة واعمال عسكرية ومهمات اخرى مثل الطبخ والنقل وكل شي يترفع عنه الاحرار (١٥)

اما الجانب الديني لم يكن في حرية في المجتمع الاثني وذلك هناك قوانين تحتم على الافراد اتباعها

١- عدم السماح للاسرة بتشتت دينها فالجميع ضمن دين الدولة

٢- عد جرما على كل من يحاول ان يبث او ان يأتي بدين او معتقد غير المنشر في المجتمع

٣- اعلام الجميع بأن أي محاولة لترغيب او ترهيب السكان لاعتناق الدين يحاسب عليها القانون (١٦)

وانطلق اليونان في وضع قوانين لعبت دورا اساسيا في تنظيم الحياة منها لقد انتقد **٤- سقراط٤٧٠- ق.م**

سطعت الديمقراطية في المدن اليونانية القديمة وخاصة أثينا، يقول في هذا **الصدد((إن الاقتراع أو التصويت العام لا يمكن أن يكون وسيلة للحكم الصحيح، لأن الحكم الحقيقي مصدره العلم الصحيح الذي لا نجده إلا عند العلماء والحكماء،))**(١٧). كان عدوا للديمقراطية ومن دعاة الأرستقراطية، أرستقراطية العقلاء التي آمن بها بعده تلميذه (افلاطون) فالسياسي في نظر (سقراط) ليس الذي يفوز في الانتخاب أو تعينه القرعة أو الذي يستولي على السلطة بالقوة وإنما ذلك الذي يعرف فن الحكم ويعرف كيف يطاع ويحظى باحترام المواطنين فالديمقراطيون الأثينيون لم يحظوا بعطف أو تفهم (سقراط) بما في ذلك (بركليس) رائد الديمقراطية الأثينية، فالحكم الديمقراطي في نظره حكم ارتجالي وان الاقار بفكرة العدالة اساس ويجب الاخذ بالحكومة السوفوقراطية التي يكون فيها الحاكم من الفلاسفة والعلماء وهواية فقط ولا مجال للإصلاح والإنقاذ سوى باعتماد حكم أرستقراطي الفكر متميز بالأخلاق والفضيلة، وإن سلوك الحكام مثله مثل سلوك المحكومين في المدينة أساسه معادلة سقراطية ثابتة ومتساوية الأطراف وهي أن المعرفة فضيلة وأن الفضيلة معرفة (١٨) وجاء افلاطون ونادى

١- بط السياسة بالاخلاق

٢- ان النظام السياسي يجب ان يقوم على المعرفة والاخلاق

ان وجود الفضيلة في الانسان يجعل الفرد في تلاقي الاهداف مع الافراد ، واكد ضرورة ربطالسلطة بالمعرفة ، ووجوب ان يكون الحاكم فيلسوفا ، يومن بالخير والمثل ، وتحديد الوظائف بشكل واضح ، وانتهاج العدالة في كل شي من دون القوة (١٩)

الخاتمة:

أن أثينا لم تعرف الديمقراطية سوى في شكل أفكار داركون وصولون وبركليس، كانت تحمل معان عدة كالحرية والمساواة، وممارسة السلطة من طرف مواطني المدينة أنفسهم بشكل مباشر، والرقابة المستمرة على أعمال الحكام من طرف المحكومين بينما واقع المجتمع الاثيني كان يشير لنظام أرستقراطي تمارس فيه أقلية هذه الحرية والمساواة وهي وحدها التي تملك المشاركة في الحياة السياسية، وهي تلك الطائفة التي يتمتع أفرادها بصفة مواطن.

مما لاشك فيه، أن ظهور الأنظمة السياسية يعود إلى ميل الانسان نحو الحياة الاجتماعية التي تصبح صعبة في غياب نظام يصنع قواعد التصرف والحقوق والواجبات للأفراد، وكما يقال، إن حقيقة الشيء لا تدرك إلا بمعرفة أصله ولذلك كان لابد أن نتتبع منشأ هذا المصطلح إلا وهو (الديمقراطية).

ان قانون صالون وداركون مثل المهد الاول لانطلاق القوانين الخاصة بالديمقراطية لذلك قيل ان مبعث الديمقراطية من اثينا وانطلق الى الخارج ، على الرغم من القوانين لم تأخذ طريقها الواضح الانها اكدت بما لايقبل الشك الاهمية المتوقعة واقرتها الاجيال والامم والحضارات .

المصادر:

١- أ. هـ. م. جون، الديمقراطية الاثينية، ترجمة: عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية، (مصر، ١٩٧٦م).

٢- ابراهيم أحمد شبلي، تطور الفكر السياسي دراسة تأهيلية لفكرة الدمقراطية في الحضارات القديمة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٨٥م).

٣- أحمد رسلان، الديمقراطية بين الفكر الفردي والاشتراكي، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٧١م).

٤- أرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ترجمة: لويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، ١٩٦٦م).

٥- ديورانت ، ول وايرل ، قصة الحضارة نشأة حضارة الشرق الانى ، ت نجيب محفوظ ،، ج٧ ، (القاهرة ، ١٩٨١) ص ٢٧ ، الفردزيمرن، الحياة العامة اليونانية السياسية والاقتصادية في أثينا في القرن الخامس ق.م، ترجمة: محمد محسن الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر، ١٩٤٨م).

٦- حافظ. هاشم واخرون ، تاريخ القانون (القاهرة : العاتك ، د،ت)ص٤٦

٧- الفتيان ، احمد مالك ، دراسات في التاريخ القديم (بغداد ، مكتبة عادل ، ٢٠١١)ص٤١٥

٨- جون جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة الى الدولة القومية، ترجمة: محمد بن صاحيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (بيروت، د.ت).ص١٣٢ ، علي ، عبد اللطيف ، التاريخ اليوناني (القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٧٦) ص١٥٧

٩- نعمة ، علي زعلان واخرون ، القانون الدولي الانساني (بيروت ، دار المسلة ، ٢٠١٩) ص ١٣ ، جونز م. ق.، الديمقراطية الاثينية، ترجمة: عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية للكتاب، (القاهرة، ١٩٧٦م).ص١٥٤

١٠-حسن لطيف وآخرون، الديمقراطية مفاهيم وتجارب، المركز العراقي للبحوث والدراسات، ط١، (العراق، ٢٠١٠م).ص١٢

١١-للمزيد من المعلومات ينظر :عبود . عادل نجم واخرون ، اليونان والرومان دراسة في التاريخ والحضارة (الموصل ، دار الكتب ، ١٩٩٣) ص١٠٣

١٢-أنور أحمد رسلان، مذاهب فكرية، دار النهضة العربية، (مصر، ١٩٧١م) ص٢١

١٣- صلاح مصطفى الغوال، سرسيولوجيا الحضارات القديمة، دار الفكر العربي، (القاهرة، ١٩٨٢م).ص٣٢

١٤-عبد الحميد متولي، مبادئ نظام الحكم في الاسلام بالمقارنة مع المبادئ الدستورية الحديثة، منشأة المعارف، ط٢، (الاسكندرية، ١٩٧٤م).ص٥٦

١٥-عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، الشورى وأثرها في الديمقراطية، دار الفكر العربي، (القاهرة، ١٩٩٦م).ص١٤٥

١٦-عبد الوهاب لطفي، اليونان مقدمة التاريخ الحضاري، دار المعرفة الجامعية، (الاسكندرية، ٢٠٠٣م). ص١٢٦

١٧-بدوي ، ثروت اصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى (القاهرة :دار النهضة ، ١٩٦٨)ص١٨٧

١٨-المعطي . علي عبد ، الفكر السياسي الغربي (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١)ص٢٤١

١٩-خالد ، حميد حنون ، حقوق الانسان ، (بيروت ، مكتبة السنهوري ، ٢٠١٥) ص٥٠